گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٤، ٢٠٢٣
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n4a1265

القياس الاقتصادي لأثر سياسة الاغراق السلعي في النمو الزراعي (إشارة لسلعة القمح) للفترة (2004 -2020) في العراق

أ.م.د.شيماء محمد نجيب،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة زاخو،دهوك،اقليم كوردستان العراق

المستخلص

تعد سياسة الاغراق السلعي والانفتاح على الاسواق العالمية من خلال إستيراد السلع الرئيسية من السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد العراقي منذ عام 2004 والى الان ، ولهذه السياسة اثار سلبية على الاقتصاد العراقي وبالتالي تدني كفاءة الامن الغذائي مما يؤثر سلبا على النمو الزراعي، بسبب استيراد السلع الضرورية من الخارج، وذلك لاسعارها المنخفضة والتنافسية قياسا بنفس المنتج المحلي ، وانتشار هذه الظاهرة يرجع لضعف اجهزة الدولة الرقابية وعدم وجود قوانين لتنظيم الاستيراد. لذا تناولت الدراسة الاثار الاقتصادية للاغراق السلعي للفترة (2004-2020) في الاقتصاد العراقي من خلال نسب الاستيرادات ، ولغرض الوصول الى هدف البحث في ابراز المفهوم النظري لسياسة الاغراق السلعي ومؤشرات الامن الغذائي في العراق والاثار التي تتركها على النمو الزراعي ، وكذلك قياس وتحليل العلاقة بين النمو الزراعي ممثلا بالناتج المحلي الزراعي والاغراق السلعي ممثلا بالاستيرادات الزراعية لاهم السلع الرئيسة في الاقتصاد العراقي. وبناءا عليه تنطلق الفرضية من خلال التاثير السلبي لسياسة الاغراق السلعي في النمو الزراعي . إذ تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول الاول الاطار النظري لسياسة الاغراق والنمو الزراعي من خلال دراسة مؤشرات الامن الغذائي ، في حين تطرق المبحث الثاني الى تحليل العلاقة الكمية بين الاغراق السلعي واثره في تدني النمو الزراعي ، من خلال متغيرات الناتج المحلي الزراعي وعلاقته بمتغيرات الاغراق السلعي للفترة المذكورة ، وتوصل البحث الى عدة استنتاجات ومنها بسبب اغراق الاسواق المحلية في العراق بالسلع الغذائية الرئيسية المستوردة ادى الى تعميق الفجوة الغذائية وتدني كفاءة الامن الغذائي وبالتالي تدني مستويات النمو الزراعي ، وقدمت الدراسة عدد من المقترحات ومنها انشاء بنك مالي يقدم القروض التسهيلية للمزارعين لتشجيع زيادة الانتاج وتحقيق النمو الزراعي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الاغراق ، السلع الرديئة، الامن الغذائي ، النمو الزراعي

1. المقدمة

تمثل سياسة الاغراق تحدي كبير في الاقتصاد العراقي وذلك لكونها تتعامل مع طرفين غير متكافئين، الاول يمثل اقتصادا متطورا واسواقا فيها فائض انتاجي كبير وتطور مالي واداري قادر على التاقلم مع الاقتصاد العالمي ،ويمثل الطرف الثاني دولة نامية تتميز بضعف منشاتها على منافسة المنشأت العالمية وذلك لضعف قدراتها المالية والادارية والتكنلوجية ،وهذا يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاجها وضعف وانخفاض انتاجها فضلا عن ضعف تشريعاتها القانونية التي لاتمنع اغراق السوق بالسلع المستوردة واستيراد السلع الرديئة واللحفاظ على صناعتها الوطنية ، وضعف امكانياتها الفنية والاقتصادية لمنافسة الدول المتقدمة من جهة اخرى.ويعد العراق احدى الدول التي عانت من اتباع اغراق اسواقها المحلية بالسلع المستوردة الرديئة ورخيصة الثمن وذلك بانفتاح اسواقها على الاسواق الدولية وخاصة بعد عام 2003 وارتفاع نسب الاستيرادات وغياب دور السياسة التجارية التي تحكم عملية الاستيراد ، مماادى لمنافستها للمنتجات المحلية وشل القطاع الصناعي والزراعي وتدني النمو الزراعي والتاثير السلبي على الامن الغذائي فضلا عن جعل السوق العراقي سوقا مستهلكا وتابعا لاسواق الدول المجاورة ، بالاضافه الى تعطيل القوانين التي تحمي المستهلك فضلا عن تفاقم اعداد العاطلين عن العمل وزيادة الفساد المالي والاداري.وتم تقسيم الدراسة الى مبحثين وكما يلي:

المبحث الاول: الأطار النظري والمفاهيمي للاغراق السلعي والنمو الزراعي

اولا- المفهوم النظري لظاهرة الاغراق السلعي

ثانيا- الامن الغذائي لتحقيق النمو الزراعي

ثالثا- واقع الاغراق السلعي في العراق اشارة لمحصول القمح

المبحث الثاني : التحليل الكمي لعلاقة النمو الزراعي بمتغيرات سياسة الاغراق السلعي للقمح في العراق للاعوام (2004-2020)

2. منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليل الكمي للعلاقة بين الاغراق السلعي والنمو الزراعي في الاقتصاد العراقي للفترة من (2004- 2020) ، لذا تم تقسيم الدراسة الى مبحثين اختص الاول بدراسة الاطار النظري والمفاهيمي للاغراق السلعي والامن الغذائي ، في حين تناول الثاني التحليل الكمي للعلاقة بين مؤشرات الاغراق السلعي ومؤشرات النمو الزراعي .

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال اغراق السوق المحلية بالسلع الرديئة المستوردة من الاسواق العالمية بدون ضوابط الجودة العالمية ، مما له اثر سلبي على واقع الصناعة العراقية وجعل سوقها مستهلكا للسلع الخارجية ، وكذلك التاثير على الامن الغذائي من خلال استيراد تلك السلع باسعار منخفضة وتدني النمو الزراعي وهذا له خطورته على الاقتصاد العراقي انيا ومستقبليا.

2.2 اهمية الدراسة

توضح الدراسة الاثار السلبية التي تتركها اتباع سياسة اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية المستوردة الرديئه المنافسة للمنتج الوطني ، وهذا يشكل عائقا امام تطور الصناعه والزراعه في الاقتصاد العراقي سواء على مستوى القطاع العام او الخاص، وبالتالي يتجلى اثرها على النمو الزراعي من خلال تعميق تدني الفجوة الغذائية للسلع الضرورية في الاقتصاد، لذا لابد من حماية ودعم المنتج المحلي من خلال التشريعات التي تمنع استيرد تلك السلع وتدعم ذلك المنتج للارتقاء بجودته ونوعيته القادرة على المنافسة في السوق المحلية.

3.2 هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى ابراز المفهوم النظري لسياسة الاغراق السلعي ومؤشرات الامن الغذائي في العراق لابراز الاثار على النمو الزراعي ، وكذلك قياس وتحليل العلاقة بين النمو الزراعي ممثلا بالناتج المحلي الزراعي والاغراق السلعي ممثلا بالاستيرادات الزراعية لاهم السلع الرئيسة في الاقتصاد العراقي.

4.2 فرضية الدراسة

تنطلق الفرضية من خلال التاثير السلبي لسياسة الاغراق السلعي في النمو الزراعي .

3 الجانب النظري الأطار النظري والمفاهيمي للاغراق السلعي والنمو الزراعي

1.3 الاغراق السلعي

1.1.3 مفهوم الاغراق السلعي واصوله تاريخيا :

تشير ظاهرة الاغراق الى بيع السلع الاجنبية في الاسواق المحلية بسعر يقل عن سعرها وبتكاليف اقل من تكاليف انتاجها في البلد المنتج ، وهذه السياسة تمارسها الشركات الاجنبية الاحتكارية في الاسواق الراسمالية لزيادة ارباحها ، وتراكم انتاجها ، وزيادة قوتها وسيطرتها على الاسواق المحلية التنافسية، وتعود اصول تلك الظاهرة الى حرب الاستقلال الامريكية عندما شرعت المصانع الانكليزية باغراق الاسواق الامريكية بالسلع لاعاقة النمو في المستعمرات الامريكية القديمة وهذا فرض على الخزانه الامريكية تصريح بان هذه السياسة ستكون عقبة امام النمو في امريكا (Bruce,2001,22) .وقد اتبعت الدول سياسة الاغراق منذ الحرب العالمية الاولى في قطاع التجارة الدولية بسبب رغبة المانيا بالسيطرة على الاسواق العالمية من خلال سياسة الاغراق ، وفي عام 1974 بعد نشوء اتفاقية (GATT) برز هذا المفهوم واثير للنقاش بذريعة تحرير التجارة الدولية والانفتاح على العالم الخارجي، وقد تم تطويره في عدة جولات وتم الاتفاق بين اعضاء منظمة التجارة الدولية على مكافحة تلك السياسة بسبب ماتعرضت له تلك الاقتصادات من اضرار في الصناعات الناشئة لتدفق السلع الى الاسواق المحلية.ولذا ورد تعريفا للاغراق من منظمة التجارة الدولية، الغراق هو توزيع منتجات دولة معينة في اسواق دولة اخرى بسعر اقل من سعر التصدير وهذا يعيق تطور الصناعة الناشئة في الدولة التي يتم اغراقها(WTO, 1994,202). ورد تعريف الاقتصادي الامريكي (paulA.Krugman) وضح مفهومه من خلال التميز السعري في سوق المنافسة غير التامة ،ويوضح المفهوم من خلال اتباع سياسة سعرية مختلفة على زبائن مختلفين، وذلك من خلال فرض الشركة سعر واحد للسلعة ثم عندما تصدر الشركات تلك السلعة تفرض سعرا مختلفا عن سعر السوق المحلي.ومجمل التعاريف تركز على بيع السلعة بسعرين الاول مرتفع في السوق المحلية والثاني منخفض في السوق الخارجية . (Krugman,2006,131) كما وعرفه الاقتصادي (J.carbaugh) ، الاغراق هو عملية تميز سعري دولي يحدث عندما يتم تحميل المشترين الاجانب سعرا لمنتوج معين اقل ممايتحمله المشتري المحلي لنفس المنتوج وذلك بعد اخذ تكاليف الرسوم والتعريفه وتكاليف النقل. (J.carbaugh,2010,175) واماروٴيتنا للموضوع يتمثل بان الاغراق هو سياسة سعرية تميزية تستخدمها الدول ذات الانتاج الوفير لطرح انتاج سلعي في اسواق الدول النامية سواء كانت السلع ذات نوعية جيدة اورديئة بسعر اقل من سعر المنتج المحلي في الدولة المستقبلة للاغراق والهدف منها الاستيلاء على اسواق الدول النامية والاستيطان بها ، ومحاربة الصناعات الوطنية واضعاف القطاع الزراعي والصناعي ومحاربة الصناعات الناشئة ، ويحدث الاغراق بتوفر عاملين الاول ان تكون الاسواق مجزءة وذلك لصعوبة حصول المقيمين المحليين على السلع المصدرة بسهولة، والثاني ان يتحلى السوق بحالة المنافسة غير التامة حتى تستطيع الشركة تحديد اسعار مختلفة عن الاسعار السائدة.

2.1.3 انواع الاغراق السلعي :

يوجد العديد من انواع الاغراق ومنها الاغراق الدوري يحدث في مرحلة الكساد عندما ينخفض الطلب على منتجات الدول المتقدمة لذلك تميل الشركات الى تخفيض اسعارها لحصر الكميات المباعة خلال فترة زمنية معينه ، والاغراق الفصلي يحدث بشكل فصلي في حالة التخلص من فائض المخزون من المنتج والبيع باسعار تقل عن متوسط التكاليف، والاغراق الافتراسي ويحدث بصورة مؤقته عندما تريد الشركة بزيادة ارباحها بفرض سعر منخفض قياسا بسعر الصادرات الاجنبية، وقد يكون الاغراق مستمر يحدث باستخدام التميز السعري بين سوقين ، ويوجد اغراق فجائي واخر عرضي ،وثالث مدعوم ويمكن تلخيص الانواع بنوعين وهما : (Kotler an other, 2009,656)

1- **الاغراق الداخلي** : وهو ان تطرح الشركات السلع في الاسواق المحلية بسعر اقل من تكاليف الانتاج من اجل اخراج المنافسين من السوق.
2- **الاغراق الخارجي**: وهذا يحدث عندما تقوم دولة ما باغراق اسواق دولة اخرى بتصدير سلع اسعارها تقل عن الاسعار في دولة المنشأ ، وهذا ماتقوم به الدول المتقدمة مع الدول النامية. (Kotler an other, 2009 ,656).
3-

3.1.3 المبررات الاقتصادية لسياسة الاغراق السلعي :

هناك العديد من مبررات الاغراق السلعي ومنها المبررات الاقتصادية ، والمبررات التوسعية، والمبررات التنافسية ، والمبررات الاستراتيجية وستركز الدراسة على المبررات الاقتصادية وكما يلي :

اولا- المبررات الاقتصادية للاغراق عندما يكون البلد في حالة عجز وانخفاض في القوة الشرائية للمستهلك تضطر الدولة الى اغراق السوق بالمنتجات المنخفضة السعر كنوع من الدعم للمستهلك وتكون متاحة تلك المنتجات لدى اكبر شريحة من المستهلكين لتحفيز القوة الشرائية .

ثانيا- المبررات التسويقية التوسعية تعمد الشركات الى التوسع في تسويق منتجاتها في اكثر من دولة ، وذلك بادخال منتجات غريبة لم تكن متاحة بشكل كبير للعديد من المستهلكين ، اي اعتماد سلوك استهلاكي جديد للسيطرة على عدد كبير من الاسواق. (Loelr,1997,1-7)

ثالثا- مبررات تنافسية الغرض منها ابعاد المنافسين من بعض الاسواق وذلك باتباع سياسة اغراق منخفضة الاسعار وهذا يقود الى مغادرة العديد من المنتجين للاسواق والبحث عن اسواق اخرى.

رابعا- بعض المبررات الاستراتيجية غايتها تدمير الصناعات المحلية الناشئة واضعاف القطاع الزراعي ، وذلك باغراق السوق المحلي بمنتج متوفر محليا وبسعر منافس للسعر المحلي وينتج عنه تدمير المنتج المحلي. (Pugel, 2007,208)

4.1.3 الهدف من اتباع سياسة الاغراق السلعي:

هناك العديد من الاهداف التي تبغي الحصول عليها الحكومات او الشركات التي تقوم بالاغراق ومنها :

1- الحصول على اسواق جديدة
2- الاحتكار والسيطرة على الاسواق
3- القضاء على المنتجين المنافسين
4- القضاء على الكساد العالمي. (Loelr,1997,1-7)

2.3 الامن الغذائي لتحقيق النمو الزراعي .

1.2.3 المفهوم النظري للامن الغذائي

يعد الامن الغذائي من اولويات السياسة الزراعية لتحقيق السلع الغذائية الرئيسية للمجتمع ، تنوعت مفاهيم الامن الغذائي الاانه تركز جميعها على قدرة الحكومات القيام بتوفير الحاجات الغذائية الضرورية لافراد المجتمع لتحقيق نظام غذائي واكتفاء ذاتي وهذا يتم من خلال زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق النمو الزراعي وهذا ماتتضمنه خطط السياسة الزراعية لتامين استمرار امدادات السلع الغذائية في كل الاوقات ووصولها لكل افراد المجتمع ، فمن الضروري وجود مخزون سلعي لكي تواجه به الحكومات الازمات الغذائية الطارئة والحالات العرضية ، وقد تم طرح موضوع الامن الغذائي عام

1943 في مؤتمر الزراعة والتنمية وقد اعيد صياغة تعريف مصطلح الامن الغذائي وهو(امكانية الحصول على قدر كاف ومستمر من الغذاء لكل شخص في المجتمع) ، في خمسينات القرن السابق تم انشاء وكالات ثنائية للدول المانحة مثل كندا والولايات المتحدة لارسال فوائضها من الاغذية الى الدول الفقيرة ، اما في ستينات القرن فقد ادركت الدول ان المعونات التي تقدمها الدول التي تحقق اكتفاء ذاتي تؤدي الى عرقلة تقدم هذه البلدان مما ادى الى ظهور الغذاء مقابل التنمية عام 1963 ، وفي سبعينات القرن ظهرت الازمة العالمية الغذائية لذلك وضعت الخطط لتامين امدادات الغذاء لمواجهة الازمة ، لذلك اقيم مؤتمر روما عام 1974 وقد اعاد تعريف الامن الغذائي بانه توافر امدادات الغذاء من العالم من السلع الاساسية الغذائية بشكل مستمر للحفاظ على التوسع في الاستهلاك ولمواجهة تقلبات الانتاج والاسعار.

(World bank,1986,1-4) ، وقد ورد تعرف من البنك الدولي ،الامن الغذائي هو امكانية الحصول على الغذاء الضروري والكافي لكل افراد المجتمع للعيش بصحة وكرامة .وياتي مضمون التعريف من عدة متغيرات ومنها الكفاية الانتاجية للغذاء ، وتوافر النظم المؤسسية للانتاج الزراعي بحيث يتمكن افراد المجتمع من الحصول على الغذاء الكاف سواء في الاوقات الطبيعية او في الازمات الاقتصادية لسد الحاجة المحلية.(النجفي ،1999،8) ، وعرفه الاقتصادي (السرتي) في كتابه الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية ، بانه قدرة المجتمع على توفير الحاجات الاساسية والضرورية للمستهلكين وضمان وجود انتظام الحد الادنى من تلك الحاجات ويتم توفير تلك الحاجات اما عن طريق الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد او تخصيص جزء من عائدات الصادرات لتخصيصه للاستيراد (السرتي ،2000،14).ويختلف مفهوم الامن الغذائي حسب ثقافة ومفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة،ولذا نجد ربط المفهوم مع الامن المائي ، والامن الاجتماعي، والامن القومي (النجفي ،2000 ،8)، كماعرفته منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO) الامن الغذائي هو حصول الناس وبشكل مستمر على الغذاء الكاف لاستمرار الحياة بشكل صحي ونشيط.(FAO,1996,6)

امامفهومنا في هذه الدراسة لمصطلح الامن الغذائي يتلخص بمايلي :

الامن الغذائي يمثل تامين حصول افراد المجتمع كحد ادنى على الاحتياجات الغذائية الرئيسية بشقيها النباتي والحيواني ، كما ونوعا مع استمراريتها ، وديمومتها للعيش بحياة حرة كريمة لافراد المجتمع ، لضمان استقرار حياة ومعيشة الافراد ضمن الحدود المتاحة لدخولهم.كما ويمكن تقسيم الامن الغذائي الى مستويين مختلفين باختلاف مصادر توريد الغذاء فاذا كان الانتاج المحلي يفوق الاستهلاك الغذائي فيعتبر الامن الغذائي امن ومطلقا ، اما اذا كان هناك عجز وقصور في الانتاج المحلي يتم سداده من الخارج فيعتبر الامن الغذائي نسبي .فليس من الضروري ان يوفر البلد الحاجات الاساسية من موارده الذاتية فقط ، ولذا يمكن ان يتمتع البلد بامن غذائي اذا توافرت له عدة شروط. (محمد ،2013 ،90-100)

2.2.3 الشروط اللازمة لتحقيق الامن الغذائي

يوجد العديد من الشروط الضرورية للامن الغذائي ومن اهمها مايلي .(محمد ،2013، 106- 109)

اولا- توفر مخزون غذائي يسد احتياجات افراد المجتمع لفترة زمنية طويلة الاجل.

ثانيا - في حالة توفر قوة تساومية جيدة للبلد والانتماء لتحالفات ومنظمات دولية لتبادل الغذاء بدون حصول اضرار اقتصادية.

ثالثا- تمكين حصول جميع افراد وطبقات المجتمع على الغذاء بالكم والنوع المناسب.

رابعا- تامين ديمومة واستمرارية زيادة الانتاج كما ونوعا ، وفق ميزة تنافسية لتامين سد حاجة المجتمع داخليا وخارجيا .

خامسا- انتاج اكبر قدر من المواد الغذائية الرئيسية بموارد البلد الذاتية او توريدها من بلدان اخرى. (محمد ،2013، 106- 111).

3.2.3 اهمية الامن الغذائي والنمو الزراعي

للامن الغذائي اهمية كبيرة لارتباطه الوثيق بالامن المائي والاقتصادي والامن الاجتماعي فضلا عن الامن القومي ، وان الغذاء شرط ضروري لبقاء المجتمع على قيد الحياة ، كما وان مفهوم الامن الغذائي لايعني الانعزال عن العالم بل يعني الانفتاح على التجارة والاستيراد والتصدير مع العالم ، ويمكن ابراز اهمية الامن الغذائي بمايلي: (محمدي،2017 ،1-20)

اولا – ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية في الاسواق العالمية وزيادة عدد السكان ادى الى ضرورة توفير أمن غذائي امن .

ثانيا- مواجهة الازمات الطارئة والتقلبات الاقتصادية والسياسية

ثالثا- حصول الاكتفاء الذاتي يحقق استقرارية القرار السياسي .

رابعا- مواجهة التغيرات الطبيعية من امطار وحرائق وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع معدلات التلوث ....الخ

خامسا- تحقيق التكامل الاقتصادي وبناء التحالفات الاقتصادية والاقليمية مماتدعم البلدان وتحقق الاستقرار.

سادسا- استخدام الدول ذات الانتاج الغذائي الكبير سلاحا للضغط على البلدان المحتاجة للغذاء لتحقيق عدة اهداف اقتصادية او تجارية.

4.2.3 البعد الاقتصادي للامن الغذائي :

هناك العديد من ابعاد الامن الغذائي ومنها البعد الاجتماعي ، والبعد السياسي، والبعد الصحي ، والبعد البيئي ...الخ ولكن سيتم التركيز على البعد الاقتصادي في هذه الدراسة لاهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الزراعي.(جاسم ، 2014، 90 - 170)

البعد الاقتصادي للامن الغذائي له تاثير مباشر في النمو الزراعي،اقتصاديا لتحقيق الامن الغذائي لابد من العمل على الاستغلال الكفوءلعناصر الانتاج (الارض، والعمل، راس المال) بتكنلوجيا وظروف مناخية ملائمة،وتحصل الفجوة الغذائية عندما يكون عرض الغذاء اقل من الطلب علية،وهذا يؤدي الى الاستيراد من الخارج ومايلحقه من تبعات عجز في الميزان التجاري المنظور، فضلاعن استخدام الغذاء كورقة ضغط سياسي من قبل الدول المانحة كما حدث في العراق في فترة الحصار الاقتصادي ، ويمثل البعد الاقتصادي قصور القطاع الزراعي لتلبية الطلب على المنتجات الرئيسية لافراد المجتمع من السلع الزراعية مايقود الى الاتجاه نحو الاستيراد وخروج العديد من العملات الصعبة ليشكل عبأ على الموازنات العامة والتخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية مما يعيق التنمية الاقتصادية ،كما ان المقدرة الشرائية للافراد تنخفض في حالة تباطؤ الامن الغذائي والضمان للحصول على الغذاء الكافي،ومن المعروف ان االدخل الكاف لن يتوافر الا عند الحصول على فرصة عمل وهذا التوظف ياتي عند الاستثمار في القطاع الزراعي ،اذن يوضح البعد الاقتصادي العلاقة بين الفجوة الغذائية والامن الغذائي من خلال العلاقة بين الطلب على الغذاء وعرض الغذاء لمعرفة حجم الفجوة واسعار السلع الغذائية ومدى استقرار الاسواق،ويمثل البعد الاقتصادي الجانب التنموي واثر الامن الغذائي في التنمية الاقتصادية والنمو الزراعي خاصة،اذ العلاقة طردية بين توفر الغذاء والصحة والتنمية الاقتصادية. .(جاسم ، 2014، 90- 100).

5.2.3 مؤشرات الامن الغذائي لتحقيق النمو الزراعي:

يوجد العديد من مؤشرات الامن الغذائي للتعرف ماذا كان هناك اكتفاء ذاتي من عدمه سنوجز اهم تلك المؤشرات وسنقوم لاحقا باحتساب هذه المؤشرات للسلع الزراعية في العراق .

1- العجز الغذائي : المقصود بالعجز الغذائي حصول الفجوة الغذائية ، وتعني مدى كفاية الانتاج المحلي لمواجهة الاستهلاك المحلي، ويمكن قياسها بمقدار اجمالي الانتاج المحلي ومقدار مايحتاجة المجتمع المحلي للاستهلاك وتحتسب بالمعادلة التالية. (ممدي، 2017 ،1-20)

حجم الفجوة الغذائية = حجم الانتاج المحلي الكلي – حجم الاستهلاك المحلي الكلي

وتعبر الفجوة الغذائية عن العجز الغذائي للانتاج المحلي للبلد ومدى التبعية للعالم الخارجي في استيراد مانحتاجه من السلع كاستيراد .وقد تكون الفجوة الغذائية ظاهرة وتخص الاحتياج الى سد النقص المحلي من الانتاج لمواجهة الاستهلاك ،او الفجوة حقيقية وتعبرعن احتياج الفرد الواحد من السكان الى الغذاء كما ونوعا،ويمثل بين مايحصل عليه الفرد فعليا من الغذاء وبين المعايير العالمية الموضوعه من قبل المنظمات المختصة بذلك.(بلاو ،2011 ،57 -63)

2- توفر الموارد المتاحة : المقصود بها تحقيق الاكتفاء الذاتي ويوجد اختلاف بين الاكتفاء الذاتي ومفهوم الامن الغذائي فالاول هو اضيق من الثاني لكون يفسر بعدم اللجوء الى الاستيراد والتعامل مع العالم الخارجي ، ويعتمد على توافر الموارد المتاحة وقدرة البلد لسد حاجات السكان من السلع المطلوبة للاستهلاك ، ويحسب الاكتفاء الذاتي بنسبة الاكتفاء.

نسبة الاكتفاء الذاتي = (كمية الانتاج المحلي / كمية الاستهلاك المتاح) x 100

ويشير الاستهلاك المتاح الى الانتاج المحلي مضافا له صافي الاستيرا ، اذ كلما ترتفع هذه النسبة تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي.(بلاو ،2011 ،76)

3- العجز المحلي والتبعية للعالم الخارجي: ونقصد بها تبعية العالم النامي للدول المتقدمة بشكل كبير وينتج عنها عملية تبادل غير متكافئة ،وغير عادلة وبالتالي تزيد من العجزللدول النامية ومماتؤثر سلبيا على الدول النامية من خلال اعتبار الغذاء ورقة ضغط سياسي من قبل الدول المتقدمة على الدول النامية .ومن نتائج التبعية الاعتماد على المنح والقروض المقدمة واعتماد الدول النامية على عدد محدد من الدول المتقدمة في استيراد الغذاء وسد حاجة السكان فضلا عن زيادة نسبة العجز الغذائي وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي والتخلف التقني .

4- المخزون الستراتيجي المحلي :هو مايخزن من الغذاء لغرض استخدامه في الطوارئ ويعتمد حجم المخزون على اهداف الدولة والمخاطر التي تتعرض لها، ويعد حجم المخزون الاستراتيجي من اهم مؤشرات الامن الغذائي، ويشير حجم المخزون السلعي الستراتيجي من السلع الغذائية التي تفوق طلب السوق على تلك السلع. (ممدي، 2017 ،1-28).

3.3 واقع الاغراق السلعي في العراق اشارة لمحصول القمح

1.3.3 الاستيرادات الكلية والاستيرادات الزراعية:

العراق احدى الدول التي واجهت الاغراق السلعي وبرزت اثاره السلبية بوضوح ،اذ تراجع انتاج القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى في العراق واصبحت الاستيرادات مفتوحة لاغلب السلع مما ادى الى ظهور مشكلة البطالة التي تواجه العديد من الفلاحين والافراد في المجتمع العراقي، فضلا عن تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي وتعميق الفجوة الغذائية ونقص حاد في المخزون السلعي، مماعمق العجز في الميزان التجاري.سنتطرق الى حجم الاستيرادات الكلية و الزراعية في العراق للفترة 2004-2020 في الجدول 1 :

الجدول (1) يوضح مؤشرات تحديد النمو الزراعي والامن الغذائي للفترة 2004-2020

السنه	الاستيرادات الكلية مليون دولار	الاستيرادات الزراعيةمليون دولار	*الاهميةالنسبيةللاستيرادات الزراعية من الكلية%	الناتج المحلي الزراعي مليون دينار بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار بالاسعار الجارية	الاهميةالنسبية للناتج الزراعي منالاجمالي%
2004	20297.80	1529.00	7.53	3693768	532353358	6.94
2005	27344.89	1531.00	5.59	5064158	73533598	6.89
2006	26260.68	1714.82	6.52	5568986	95587954	5.83
2007	29020.01	1819.80	6.27	549212	111455813	4.93
2008	29020.01	1819.80	6.27	6042018	157026071	3.85
2009	29020.01	1819.80	6.27	6832552	130643200	5.23
2010	25790.54	1174.30	4.55	8366232	162046565	5.16
2011	25790.54	1174.30	4.55	9918317	217327107	4.56
2012	25790.54	1174.30	4.55	10484949	254225490	4.12
2013	33383.70	1174.30	3.51	13045857	273558752	4.77
2014	37064.4	2135.2	5.76	13128623	266332655	4.93
2015	41664.1	2135.2	5.12	8160770	194680971	4.19
2016	48595.0	8286.5	17.05	7832047	199624141	3.98
2017	31573.9	6123.6	19.3	6598358	225722357	2.92

2018	32572.9	9588.4	29.43	4897590	226564434	2.16
2019	32577.8	9766.3	29.97	4732789	226565443	2.08
2020	33412.6	9770.2	29.24	4720223	226668204	2.07

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط التعاوني والانمائي ،مديرية الاحصاء الزراعي تقارير سنوية 2020-2004.

من الجدول(1) يتضح مؤشرات مهمة لتحديد النمو الزراعي والامن الغذائي ،ان للقطاع الزراعي اهمية خاصة في العراق بسبب مايمتلكه من موارد ومؤهلات زراعية تمكنه من تحقيق نمو زراعي ويوضح الجدول1 سلسلة زمنية للناتج الزراعي، والناتج الاجمالي، والاهمية النسبية للناتج الزراعي، مع ملاحظة انخفاض مقدار الناتج الزراعي وذلك بسبب زيادة حجم الاستيرادات في العراق وخاصة لمحصول القمح ،اذ انخفضت الاهمية النسبية للناتج الزراعي من(6.94% الى ادنى مساهمة 2.7 % عام 2020) ، وانخفاض الناتج الزراعي للمدة المذكورة بشكل ملحوظ ،على الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته التشابكية مع قطاعات الاقتصاد الاخرى، وتعود نسبة مساهمة القطاع الزراعي ضئيلة ولاتلبي حاجة الطلب المحلي بسبب مشاكل القطاع الزراعي من المساحة المزروعه الى الفرد العامل واستخدام الطرق القديمة في الزراعة مما يرفع كلفة الانتاج الزراعي ، وانخفاض اسعار المنتجات المستوردة يجعل الانتاج المحلي يتراجع ولايحقق ربحا للفلاح مما يقود الى ترك الزراعة وتحويل معظم الاراضي الزراعية الى سكنية.

ويوضح الجدول (1) الاستيرادات الكلية والاستيرادات الزراعية كمؤشرات عامة لسياسة الاغراق ونسبة مساهمة الاستيرادات الغذائية من الاستيرادات الكلية نلاحظ من الجدول كانت متذبذبة واعلى نسبة وصلتها عام (2019- 2020) بلغت (32577.8- 33412.6 مليون دولار) ،كما وبلغت الاستيرادات الزراعية (9766.3-9770.2 مليون دولار) ونلحظ اعلى نسبة مساهمة وصلت لها للعامين الاخيرين وهي (29.97- 29.42)، وهذا يعود للانفتاح التجاري الذي حصل في الاسواق العراقية في استيراد ، ويوضح الجدول ايضا ادنى قيمة وصل لها الاستيراد للاعوام (2010-2011-2012-2013)وبلغت(1174.30) ، وهذا يعود لقرار رئيس الوزراء بتوفير قروض للقطاع الزراعي ودعم بالاسمدة والبذور والمكائن لذلك تم تخفيض حجم الاستيراد ورفع معدلات الانتاج الزراعي كما موضح من الجدول1.

*تم احتساب الاهمية النسبية للاستيرادات= الاستيرادات الغذائية / الاستيرادات الكلية x 100

*تم احتساب الاهمية النسبية للناتج الزراعي= الناتج الزراعي / الناتج المحلي الاجمالي x 100

2.3.3 استيراد القمح في العراق وسياسة الاغراق:

يعد القمح من اهم المنتجات النباتية لاعتماد افراد المجتمع بصورة رئيسية عليها ويعتبر القمح سلة الخبز الرئيسية، ويعد من المحاصيل الاستراتيجية لمعظم الدول النامية وذلك لارتباطه المباشر بالامن الغذائي، ويمثل القمح (80%) من قوت الدول، كما يعتبر من الادوات المهمة المؤثرة في القرار السياسي كورقة ضغط على الحكومات التي تعاني من نقص القمح (دهش، 2010 ،116).

الجدول (2) مؤشرات سياسة الاغراق لمحصول القمح في العراق للمدة من 2004-2020

السنه	الاستيراد القمح (الف طن)	الانتاج المحليللقمح (الف طن)	*المتاح من الاستهلاك (الف طن)	*الفجوة الغذائية لمحصول القمح (الف طن)	*نسبةالاكتفاء الذاتي %	*نسبة الاعتماد على الخارج%
2004	1279.76	832	2111.76	1279.76-	39.39	60.60
2005	2535.53	2228	4763.57	2535.53-	46.77	53.21
2006	2423.71	8622	11045.71	2423.71-	78.05	21.94
2007	2423.71	2203	4626.71	2423.71-	47.61	52.36
2008	2425.32	1255	3680.32	2425.3 1-	34.10	65.91
2009	308.88	1700	2008.88	308.88 -	84.62	15.37
2010	1279.76	2748	4027.76	1279.76-	68.22	31.77
2011	2537.17	2809	5346.14	2537.14-	52.54	47.45
2012	844.39	2062	2906.63	844.36-	70.94	29.05
2013	2326.14	4178	6504.14	2326.14-	64.23	35.67
2014	2425.32	5055	7480.32	2425.32-	67.57	32.42
2015	2425.32	2645	5070.32	2425.32-	52.16	47.83
2016	2964.93	3053	6017.93	2964.93-	50.73	49.26
2017	3309.90	2974	6283.90	3309.9-	47.32	52.67
2018	3208.7	2178	5368.70	3208.7-	40.43	59.56
2019	3209.6	2207	5470.70	3263.7-	40.34	54.55
2020	3304.3	2267	6119.55	3852.55-	37.04	60.21

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة ، قسم الاحصاء الزراعي للاعوم(2004-2020)
وزارة التخطيط العراقية ،النشرة الاحصائية ، وزارة التجارة ، سنوات متفرقة

يوضح الجدول (2)، تذبذب حجوم استيراد القمح للفترة(2004-2020) وبلغ اعلى حجم لاستيراد القمح للاعوام (2014-2020) ،اذ بلغت (3304.3 -2425.32الف طن) ،في حين بلغ ادنى حجم للاستيراد من محصول القمح لعام(2009) اذ بلغ (308.88الف طن) ، كما نلحظ ايضا ان الانتاج كان متذبذب لفترة الدراسة ،وقد بلغ اعلى حجم للانتاج عام 2014 اذ قدر(5055 الف طن) ،وادنى حجم للانتاج كان في عام 2004 اذ بلغ (832 الف طن)،وتعد الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي اهم مؤشرات الامن الغذائي الضروري لتحقيق النمو الزراعي،توصف الفجوة الغذائية لفترة الدراسة بالتغير ويعود السبب الى تغيرحجم الناتج الزراعي ،وتقلبات الاسعار الزراعية وتغير حجم الاستهلاك،وان هذه الفجوة في العراق متزايدة مع الزمن وتسبب العجز الدائم في موازين العامة للعراق ،وكانت الفجوة لمحصول القمح متذبذبة لقصور الناتج المحلي ونمو الاستهلاك واتسعت الفجوة لتزايد كميات الاستيراد لتلبية حاجات الاستهلاك ،والاستيراد يعني استنزاف العملات الصعبة وبلغت الفجوة ذروتها في عام 2017 اذ بلغت (3309.9 -) الف طن ،وان ارتفاع معدلات الفجوة لمدة الدراسة بسبب زيادة معدلات الاستهلاك اعلى من معدلات الانتاج المحلي، اما ادنى حجم للفجوة عام 2009 اذ بلغ (308.88-) الف طن.اما نسب الاكتفاء الذاتي فقد تفاوتت خلال مدة الدراسة وقد تم تحقيق اعلى فائض في الانتاج خلال 2009 اذ بلغ(84.62%) ، وبلغ ادنى مستوى من فائض الانتاج عام 2008 اذ بلغ (34.10%) ،كما يتضح من الجدول تدني الانتاج المحلي وزيادة الاستيراد وارتفاع حجم الفجوة الغذائية واغراق السوق بالاستيراد من محصول القمح ،على الرغم من العراق يمتلك ميزة نسبية متزراعة القمح الانه تدهورت زراعته للعديد من الاسباب عدم دعم الحكومه للقطاع الزراعي وتدهور البنى التحتية واهمال الحكومة من ادخال التقانات الزراعية وزيادة الاستيرادات وانخفاض سعرها وغيرها من الاسباب. (محمدي، 2017 ،5-30)

*المتاح من الاستهلاك = الانتاج المحلي – صافي التجارة الخارجية(الصادرات – الواردات)

*نسبة الاعتماد على الخارج = الاستيراد / المتاح من الاستهلاك x 100

*الفجوة الغذائية =الانتاج الكلي – المتاح من الاستهلاك الكلي

4. المبحث الثاني الجانب التطبيقي والتحليلي

1.4 التحليل الكمي لعلاقة النمو الزراعي بمتغيرات سياسة الاغراق السلعي لمحصول القمح في العراق للاعوام (2004-2020)

من اجل الحصول على نتائج تعبر عن الواقع الاقتصادي تم تصنيف البيانات الى سنوية باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews90 والبدء باستخدام المنهجية المدروسة واتباع الاختبارات للتأكد من خلوه النموذج من المشاكل القياسية والاحصائية وتفسير النتائج بالاعتماد على معطيات النموذج ويتم ذلك بالبدء بتوصيف النموذج وكالاتي.

اولا – توصيف النموذج : عند الخوض في المتغيرات المدروسة لابد من توصيف النموذج القياسي من خلال المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له مع الاشارة وهو كمايلي:

$$Y= F(X_1, X_2,X_3) \qquad 1$$

GDP الناتج المحلي الزراعي ويمثل المتغير التابع Yويمثل النمو الزراعي

IMPA المتغير المفسر الاول X1ويمثل الاستيرادات لمحصول القمح

IMPF المتغيرالمفسر الثاني X2 ويمثل الاستيرادات الزراعية الكلية

GDA المتغير المفسر الثالث X3الناتج المحلي للقمح

ومن الناحية الاقتصادية يكتب النموذج كمايلي.

وتعني المعادلة 2ان النمو الزراعي الممثل بالناتج المحلي الاجمالي الزراعي دالة لمتغيرات سياسة الاغراق ومنها الناتج المحلي لمحصول القمح ،الاستيرادات الزراعية الكلية ، واستيرادات محصول القمح.

$$GDP = F (IMPA , IMPF , GDA) \qquad 2$$

وعندما يتم تحويل المعادلة الى لوغارتمية نحصل على المعادلة التالية3:

$$3_3\log GDP = \alpha_0 + \beta_1 \log IMPA + \beta_2 \log IMPF + \beta \log GDA + W$$

$$\alpha_0 = \log A , \quad W= \log U$$

A - تمثل الحد الثابت

(B –B1-B2) مرونات المتغيرات المفسرة

U يمثل المتغير العشوائي او البواقي

2.4 تحليل وتفسير البيانات المستخدمة:

1.2.4 مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية

يتم جمع البيانات من اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية التي تعد كخطوة اولى في التقدير وتؤكد نظرية الانحدار بان السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار اذ تعد السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفرية وفي حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات زائفا ،وهذا يعود الى ان البيانات غالبا مايو جد فيها اتجاه عام يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها بنفس الاتجاه على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها.

2.2.4 اختبار جذر الوحدة للاستقرارية:

ياخذ اختبار جذر الوحدة عدة طرق لقياس استقرارية السلاسل الزمنية ومن بينها اختبار (Dickey-Fuller Test) البسيط الذي طور عام 1979ومختصره (ADF) ، ويقوم هذا الاختبار باخذ الفرق الاول للمتغير فقط كمتغير تابع وإعطاؤه تباطؤ سنة واحدة معتمد على معنوية احصائية(t) الان هذا الاختبار يستخدم في حالة استقرار السلاسل بنفس الدرجة. من اجل تحليل البيانات المستخدمة لسلسلة زمنية تمتد من عام(2004 -2020) ،تم استخدام اختبار الاستقرارية لمعرفة مدى استقرارية وثبات بيانات السلسلة الزمنية المعتمدة ، وبالاعتماد على اختبار Dickey-Fuller Test ومختصره (ADF) ، المعزز لهذا التحليل لانه يبين الترابط المتسلسل للسلسلة الزمنية المستخدمة ، وقد اجري الاختبار وفق الفرضيات الاتية.

فرضية العدم (H_0) :عدم ثبات استقرارية السلسلة الزمنية (وجود جذر الوحدة) .

الفرضية البديلة (H_1) : ثبات استقرارية السلسلة الزمنية (عدم وجود جذر الوحدة) .فاذا كانت النتائج الاحصائية لاختبار(ADF) المحسوبة اكبر من الجدولية*عند مستوى معنوية 5% فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وكما موضح في الجدول(1).

يبين الجدول(1) اختبار ADF

Variabl	Adf- Test Statistics	5% critical value	Order of integration
GDP	- 3.813413	-3.119910	Stationary at first difference
IMPA	-3.498465	- 3.119910	Stationary at first difference
IMPF	- 5.052755	-3.098896	Stationary at first difference
GDA	6.390241	4.004425	Stationary at first difference

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج احصائية اختبار (ADF) من برامج Evies12

من الجدول رقم (1) يتضح من خلال اختبار الاستقرارية الموسع (A DF) ان سلسلة الزمنية للمتغير المعتمد مستقرة من خلال القيمة المحسوبة لقيم (t) للمتغير المعتمد (3.119) وهي اكبر من القيمة الجدولية (3.81) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني اننا يمكن ان نعتمد على السلسلة الزمنية من الانحدار والاعتماد على النتائج التي تظهر لنا ويمكن اتخاذ القرار السليم وفق النتائج التي يظهرها البرنامج. كما ويتضح لنا من اختبار(ADF) الموسع ان السلسلة للمتغير (IMPA) إستيرادات محصول القمح مستقرة في الفرق الاول وذلك بمقارنة قيم *t (3.11)المحسوبة وهي اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية (3.49عند جميع المستويات (10% ,5% ,1%) وهذا يعني اننا يمكن ان نعتمد على السلسلة الزمنية من الانحدار والاعتماد على النتائج التي تظهر لنا ويمكن اتخاذ القرار السليم وفق النتائج التي يظهرها البرنامج لمتغير(IMPA). وتتضح السلسلة للمتغير(IMPF) الاستيرادات الزراعية مستقرة في الفرق الاول وفي المستوى (5%) من خلال ملاحظة قيم *t (3.09) المحسوبة عن قيم t الجدولية (5.052) ، وهذا يعني اننا يمكن ان نعتمد على السلسلة الزمنية في الانحدار والاعتماد على النتائج التي ستظهر ويمكن اتخاذ القرار السليم ومن النتائج التي يظهرها لنا البرنامج. كما ويبين لنا الجدول(رقم 1) ان السلسلة للمتغير(GDA) الناتج المحلي لمحصول القمح مستقرة في الفرق الاول وفي المستوى (1%) من خلال ملاحظة قيم *t(4.004) المحسوبة عن قيم t (6.39) الجدولية وهذا يعني اننا يمكن ان نعتمد على السلسلة الزمنية في الانحدار والاعتماد على النتائج التي ستضهر لنا ويمكن اتخاذ القرار السليم ومن النتائج التي يظهرها لنا البرنامج.

3.2.4 تحليل التكامل المشترك:

يكشف هذا الاختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ويتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع وهو النمو الزراعي المعبر عنه (GDP) على المتغيرات المستقلة وهي (IMPA,IMPF,GDA) ، ويقوم برصد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق منهج احصائي ينطبق مع النظرية الاقتصادية ويعد احد الادوات التي تستخدم في دراسة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجل الطويل ويحدد النقطة التوازنية في الاجل الطويل اي ان السلاسل الزمنية قد لاتستقر عند تحليلها بصورة منفردة ولكن عندما يتم تحليلها كمجموعة مستقرة ، وهذه الحالة تفيد في التنبؤ بحالة المتغير التابع ومقدار استجابته للمتغيرات المستقلة المرتبطة بعلاقة دالية في الاجل الطويل. من الناحية الاقتصادية يوجد متغيرين من المتغيرات المشتركة تربطها علاقة توازن في المدى الطويل ، وهما (IMPA,IMPF) ، ويتم من خلال استخدام احصاءات نسبة الاحتمالات جوهانسن (1991)*، ليبين القيم القصوى لعدد متغيرات التكامل ألمشترك فاذا كانت ألقيمه المحسوبة (Trace - statistics) اكبر من لقيمة الحرجة (critical- value) ، والقرار نرفض فرضية العدم (اي عدم وجود علاقة توازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الاجل الطويل عند مستوى 5%) وبالتالي نقبل بالفرضية البديلة اي وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،عندمستوى الاحتمالية 5%، وتتضح من قيم (p- value) اقل من 5% ونقبل بالفرضية البديلة، وكما موضح في الجدولين (2,3).

*Mackinnon, J. G., Haug, A. A. and Michelis. L. (1999). Numerical Distribution Functions of Likelihood Ratio Tests for Cointegration. Journal of Applied Econometrics, 14(5), 563-77.

الجدول 2 اختبار جوهانسن غير المقيدة تصنيف التكامل المشترك اختبار

Hypothesized No.of ce (s)	Eigen value	Trace Statistics	0.05Critical value	Prob.**
None*	0.925040	59.80020	47.85613	0.0026
At most 1*	0.712654	23.52901	20.79707	0.0022
At most 2	0.335676	6.070079	15.49471	0.6872
At most 3	0.024292	0.344280	3. 3.841466	0. 5574

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج احصائية اختبار (جوهانسن) من برامج Evies12

الجدول 3 اختبار جوهانسين غير مقيد اختبار رتبه التكامل المشترك (الحد الأقصى للقيمة المضافة)

Hypothesized No.of ce (s)	Eigen value	Trace Statistics	0.05Critical value	Prob.**
None*	0.925040	36.27120	27.58434	0.0030
At most 1*	0.712654	21.13162	17.45893	0.0151
At most 2	0. 335676	5.725798	14.26460	0.6486
At most 3	0.024292	0.344280	3. 841466	0. 5574

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج احصائية اختبار (جوهانسن) للتكامل المشترك من برامج Evies12

الجدول(3 ,2) يبين كل من احصاءات التتبع ، واحصاءات القيمة القصوى المضافة ويوضح رفض الفرضيتين الاولى والثانية عند مستوى معنوية 5%.وهذا يعني ان هناك اثنين من المعادلات المشتركة او متجهات ثنائية التداخل بين المتغيرات التفسيرية لذلك هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير المعتمد النمو الزراعي والمتغيرات المستقلة المعبرة عن سياسة الاغراق . وهذا يعني ان التركيبة الخطية لهذه المتغيرات يلغي الاتجاه العشوائي في السلسلة الزمنية، وهذا سيمنع توليد نتائج انحدار زائف ، وكما موضح في الجداول اعلاه موجز لتقديرات نموذج اثر سياسة الاغراق في االنمو الزراعي .

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
*johnson, A.O. (2011)
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-valu

الجدول 4 نتائج تحليل الانحدار

Dependent Variable	Independent Variables	Coefficients	t-statistics	Probability
Log Y	Constant	-10.07161	-2.219679	0.0465
	Log IMPA	-0.154062	0.1240960-	0.2383
	Log IMPF	0.627318-	3.276354-	0.0093
	Log GDA	0.574924	4.1147	0.0066
R^2	64.95 %			
F-statistics	7. 414425			0.004541

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار عند مستوى معنوية 5% من برنامج Evies12

من الجدول (4) يتضح من نتيجة الانحدار بما تبينه القدرة التفسيرية للنموذج بان 64% من التغيرات في المتغير المعتمد وهو النمو الزراعي تعود الى المتغيرات التفسيرية وهي (الاستيرادات الزراعية ، واستيرادات محصول القمح ، والناتج المحلي الكلي لمحصول القمح) وهو(معبر عن متغيرات تؤثر في سياسة الاغراق) ، وان 36% تعود الى عوامل اخرى نوعية غير كمية لاتدخل النموذج، كما وبلغت قيمه F المحسوبة (7.4114) وهي اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%مما يدل على معنوية النموذج ككل ، ومن اختبار T فقد اشارت قيمة (t^*) المحسوبة بمعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد وهي اكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى 5% كما ويتضح ان اشارة المتغيرات التفسيرية تتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية تظهر علاقة ايجابية بين الناتج الزراعي لمحصول القمح مع النمو الزراعي في ، وعلاقة عكسية بين مجموع الاستيرادات الزراعية ، واستيرادات محصول القمح ونعني ان زيادة هذه الاستيرادات تعمل على خفض النمو الزراعي من شانه ان يولد تدني في مستوى الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة الغذائية ورفع مستوى التبعية للعالم الخارجي ممايقود الى تدهور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي ومما يؤثر سلبا على بقية قطاعات الدولة في العراق ، وبالإضافة الى ذلك تكشف نتائج الانحدار ان مرونة النمو الاقتصادي فيما يتعلق بكل متغير توضيحي غير مرن نسبيا بالنظر الى قيم المرونة للمتغيرات التفسيرية (0.627 - 0.1540 - 0.5749) ، الاستيرادات الزراعية الكلية ، والاستيرادات لمحصول القمح والناتج الاجمالي للقمح .

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

1- ان القطاع الزراعي في العراق يواجه العديد من التحديات منها اقتصادية كالتصحر والتحديات المائية ومنها سياسية كعدم الاستقرار الامني ومنها تكنلوجية عدم استخدام التقنيات الحديثة في الزراعه هذا يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي ويهدد الامن الغذائي ويخفض النمو الزراعي

2- ان نسب الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية عامة ولمحصول القمح خاصة متدنية جدا بسبب ضعف اداء السياسة الزراعية والتجارية ادى الى اعتماد العراق الى الاستيراد من الخارج لسد الامن الغذائي.

3- يعتبر العراق من اكبر الدول المستوردة للقمح اذ يعتمد على الاستيرادات وخاصة محصول القمح بنسبة 60% لسد الحاجة البلد.

4- تدني نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي يعود الى السياسات الزراعية الغير المناسبة،مما قاد الى اللجوء الى سياسة الاغراق لسد الحاجة المحلية.

5- ان اغراق السوق بالسلع الغذائية والزراعية والقمح ادى الى اتساع الفجوة الغذائية والى تدني نسب الاكتفاء الذاتي وان هذه الستراتيجية تتبعها الدول المتقدمة لتصريف الفائض من الانتاج ولاجل استخدام اسواق الدول النامية للتصريف بدون منافس.

2.5 المقترحات

1- ضرورة التصدي لظاهرة الاغراق السلعي في العراق لما لها من اثار سلبية على تدني مستوى القطاع الزراعي والصناعي ويكون التصدي باتخاذ عدة اجراءات ومنها فرض تعريفه كركيكة كاداة لحماية المنتج الوطني من منافسسة المنتجات الاجنبية.

2- تفعيل قوانين حماية المستهلك وحماية المنتج الوطني مع منح نسبة سماح تغطي عجزالانتاج المحلي.

3- دعم المحاصيل المهمة ابرزها القمح وزيادة انتاجها لدعم الناتج الزراعي،وتقليل العجز الحاصل والوصول الى الاكتفاء الذاتي ،ويكون بتوفير المكننه الحديثة والبذور والاسمدة المعالجة وطرق تحسين سلالات المنتوج.

4- اقامة مراكز بحثية لدعم محصول القمح ومراكز للاستثمار محلية واجنبية لتطوير هذا المنتج الستراتيجي، وانشاء بنوك خاصة لتمويل ودعم القطاع الزراعي والمحاصيل الستراتيجية .

5- العمل على رفع اسعار الشراء لمحصول القمح بمايوازي الاسعار العالمية لتقليل من استيراده وتشجيع المنتجين لزيادة الانتاج.

6.قائمة المصادر

1.6 المصادر العربية

1- بلاو ، حيدر حميد (2011) ، تقدير الفجوة الغذائية للقمح في العراق ، رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ،كلية الزراعة ،57ص

2-حسين سلمان جاسم (2014)، تحليل اقتصادي لواقع الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة القادسية ،كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد 16 ، العدد 3 .

3-النجفي ، سالم توفيق (1999)،الامن الغذائي العربي المحددات الراهنة واشكالية المستقبل ،الدراسات المستقبلية ،كلية الحدباء الجامعة ،جامعة الموصل ،ص8 .

4-غادة محمدي عبد(2017) ، ستراتيجية الامن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ،رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد

5- فاطمة احمد محمد (2013) ، اثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الامن الغذائي العالمي في الدول النامية، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،مصر ، 90-100

6-فاضل جواد دهش، الاثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل الزراعة في العراق،مطبعة العزة ،بغداد،2010

7- منظمة الاغذية والزراعة الامم المتحدة (1996)،الامن الغذائي والتغذية ، الامم المتحدة، ص6

2.6 PREFRENS:

1-Bruce A. BIonigen , Antidumping and RetaIiation Threats, NBER WorKing paper No. w857 ,November,2001,p22.

2-Garbaugh Robert,lnternal Economics,Seventh Edition, South, Westerm College publishing is An lt PCompany,2010,USA,p175

3-Mackinnon, J. G., Haug, A. A. and Michelis. L. (1999). Numerical Distribution Functions of Likelihood Ratio Tests for Cointegration. Journal of Applied Econometrics, 14(5), 563-77.

4-Krugman,Paul Maurice,"lnternationalEconomics",sixth,Edition,Addison,Wesley,USA,2006,p131.

5-Kotler,Philip&Keller,Kevin,MarketingManagmement,13th,ed,Pearson:Prentice Hall,USA2009,p656.

6- Loelr William ,Dumping and Anti-Dumping polcy witn A pplicatons in Linthuania, 1997,p1- 7- Proposals for a Reform of the WTO Anti-Dumping Agreement (Agreement on lmplementation) of Article Vl of the GATT1994,lnternational Trade Committee, p201 .

8-Pugel,Thomas,lnternational Economics,Thirteenth Edition,New YorkUniversity,MCGraw-Hill lrwin ,USA,2007,page211.

9-World Bank.Poverty and Hunger:lssues and Option for Food Security in Developing Countries Washington DC 1986.Page1.